البريطانية المشروع بحجة انه «لا يضع قواعد للتفاهم والاتفاق بين اليهود والعرب» كما ذكر وزير المستعمرات في جلسة مجلس العموم في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٣٨[٤٩].

الدولة اليهودية
في الاستراتيجية البريطانية

غير أن ما ذهب اليه وزير المستعمرات لم يكن السبب الحقيقي لرفض مشروع عبدالله، فعلى الرغم من ان المشروع كان يحافظ على المصالح البريطانية في المنطقة بقبول الانتداب والوجود العسكري البريطاني لمدة عشرة سنوات وبالتعهد بعقد معاهدة، بين بريطانيا والدولة المقترحة بعد ذلك، فإن المشروع كان يدعو الى توحيد فلسطين، باجمعها، مع شرق الاردن. وكان ذلك مخالفا تماما للسياسة البريطانية المتجهة الى تجزئة فلسطين واقامة دولة يهودية على قسم منها. وكانت اقامة هذه الدولة هي المصلحة الاكبر بالنسبة لبريطانيا، والتي تدخل في صميم استراتيجيتها في المنطقة. وقد دافعت وزارة المستعمرات عن وجهة نظرها تجاه هذه المسألة، بأكثر ما يكون من الوضوح. جاء ذلك في مذكرة اعدتها الوزارة لنيفل تشمبرلن، رئيس وزراء بريطانيا، في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨ (اي بعد خمسة أيام فقط من اعلان صلاحيات لجنة وودهيد). وتذكر مذكرة وزارة المستعمرات « ان المقارنة بين فلسطين وايرلندا كاملة بشكل فريد. فالموقف تجاه اليهود في فلسطين هو الموقف نفسه تجاه ألستر البروتستانتية... فكما أن الستر هي ذات قيمة حقيقية في استراتيجيتنا، كذلك فاني مقتنع بأن المنشئين الحقيقيين للسياسة الصهيونية في ١٩١٧ (وليس العاطفيون ولا اولئك الذين ارادوا ان يحصلوا على الدعم اليهودي في اميركا والمانيا لاغراض الحرب)، كانوا على صواب في أنهم رغبوا في أن يستقر على الجسر ما بين العالم العربي في آسيا غير الجدير بالثقة، وبين شمال افريقيا، مجتمع ثري متعلم وعصري ومعتمد بشكل نهائي على الامبراطورية البريطانية من اجل استمرار وجوده»[٥٠].

كانت اقامة دولة يهودية، اذن، على جزء من الارض الفلسطينية، بعد تقسيمها، احد محاور السياسة البريطانية الرئيسية. وكان الاحتفاظ بالنقب، لقربه من قناة السويس، تحت الادارة البريطانية المباشرة محورا آخر من محاور هذه السياسة. وقد اخطأت اللجنة الملكية، فيما يبدو، في عدم ايلاء هذا الموضوع حقه من الاهتمام، اذ اقترحت في مشروعها ان يكون النقب جزءا من الدولة العربية. وهكذا احتاطت الحكومة البريطانية لمنع تكرار الخطأ عند تعيين اللجنة الفنية برئاسة وودهيد. فقبل توجه اللجنة الى فلسطين، اجتمع وزير المستعمرات مع اعضائها (في ٣٠ آذار ـ مارس ١٩٣٨)، واوضح لهم اهمية النقب الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا. وقال ان ذلك يستتبع «ان يكون الاحتفاظ بهذه المنطقة في الوقت الحاضر، وباي ثمن، تحت الانتداب البريطاني، امرا اساسيا». وقد رد وودهيد على ذلك بان لجنته نظرت في المتطلبات الاستراتيجية بالنسبة لهذا الموضوع تحت عنوانين: «الاول المتطلبات الاستراتيجية المحدودة الناشئة من: ١ ـ مسؤوليات حكومة جلالته تجاه مقاطعة القدس، ٢ ـ التزام حكومة جلالته بمساعدة الدولتين [العربية واليهودية]... اذا هاجمت أي من الدولتين الأخرى أو هاجمتها دولة ثالثة. والثاني المتطلبات الاستراتيجية الاوسع الناشئة من: ١ ـ الحاجة للمحافظة على خطوط المواصلات الامبراطورية، ٢ ـ الحاجة للاحتفاظ في فلسطين بجيوش امبراطورية احتياطية للشرقين الادني والاوسط». وقد اخذت هذه المتطلبات بعين الاعتبار في توصيات اللجنة الفنية، اذ فصل النقب عن الدولة العربية